الجلسة الواحدة والأربعون بعد المائة

- **التاريخ**: الجمعة 17 ذي الحجة 1410(2000/03/24)
- **الرئاسة**: السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت**: ساعتان ابتداء من الساعة الثالثة وخمسين دقيقة مساء.
- **جدول الأعمال:**

1. مشروع قانون رقم01.00 يتعلق بتنظيم التعليم العالي.
2. مشروع قانون رقم 08.00 يتعلق بتأسيس المجموعات ذات النفع العام
3. مشروع قانون رقم 11.00 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93-364 الصادر في 19 من ربيع الآخير 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء اكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

* * *

* **السيد الرئيس:**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

افتتحت الجلسة

السيد الوزير،

السيدات، السادة المستشارون،

يخصص المجلس جلسة هذا اليوم للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، والتي تدخل ضمن جدول أعمال الدورة الإستثنائية الحالية، وهي كالتالي:

أولا، مشروع قانون يتعلق بتنظيم التعليم العالي.

ثانيا، مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون متعلق بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

ثالثا، مشروع قانون يعلق بتأسيس المجموعات ذات النفع العام، وقبل الشروع في الدراسة والتصويت، أود أن أشكر بإسمكم لجنتي التعليم والمالية رئيسا وأعضاءا، على الجهود التي بدلوها في ظرف زمني وجيز لتعديل هذه المشاريع، ودراستها والمصادقة عليها، كما أشيد بروح التعاون والتفاهم للسادة رؤساء الفرق، والسيد وزير التعليم العالي، وكافة السادة المستشارين الذين قدروا أهمية النصوص في أفق إصلاح النظام التعليمي ببلادنا، وكذلك على روح التوافق التي سادت أعمالهم لتخرج هذه النصوص مطبوعة بكلمة الإجماع، وهي الرغبة التي لمسناها، واستجليناها لدى عاهلنا الكريم، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، الذي يولي لميثاق التعليم والنصوص المترتبة عنه عناية فائقة،

حضرات السيدات، والسادة،

نشرع في دراسة المشروع الأول، الذي يتعلق بتنظيم التعليم العالي، وأعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة التعليم لتقديم تقرير اللجنة حول هذا النص، فليتفضل.

التقرير وزع على السادة المستشارين ويمكن الإستغناء عن تلاوته، إذا كان الأمر كذلك، أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة بإسم فرق الأغلبية للمستشار السيد محمد الخضوري، باسم فرق الأغلبية، يمكن الإنتقال، نقطة نظام.

* **السيد المستشار:**

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أختي، إخواني،

غير بغيت نفهم السيد الرئيس واش الآن تم التصويت بالإجماع؟ باق مدارش التصويت على ... شكرا وأعتذر.

* **السيد الرئيس:**

طيب، ربما يمكن الإنتقال إلى المستشار الموالي المسجل في اللائحة وهو المستشار السيد أحمد المالكي بإسم فرق المعارضة فليتفضل.

* **السيد المستشار أحمد المالكي:**

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع القانون المنظم، للتعليم العالي، نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية استراتيجية بالنسبة لمستقبل بلادنا، لأنه يخص وقبل كل شيء تكوين الإنسان المغربي، إنسان المستقبل الذي سيرفع التحديات، وسيتحمل مسؤولية التنمية الشاملة لهذا البلد، كما أننا نشعر بالفخر والاعتزاز ونحن نعيش أجواء هذه الدورة الإستثنائية البرلمانية، التي افتتحت يوم 3 مارس، لنساهم بالمناقشة والدرس وتطوير جملة من مشاريع القوانين التي انبثت وتفاعلت عن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي سهر على إعداده وإعطاء انطلاقة التناضر والتحاور فيه جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وأقره وأشرف على تفعيله، وارث سره سليل الدولة الشريفة ، جلالة المنصور بالله سيدي محمد السادس أبقاه الله وأطال عمره.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لا يجادل أحد في الأهمية الاستراتيجية للتعليم العالي، ودوره الكبير في إعداد الأطر والباحثين، وتطوير الكفاءات، وتنمية المهارات البشرية في أفق استثمار جيد وفعال للموارد البشرية على جميع الأصعدة وفي كل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والتعليمية، بل وحتى السياسية وبناء المؤسسات الديمقراطية والدليل على ذلك هو هذا العدد الهائل في الأطر خريجي الجامعات المغربية، والتي تساهم يوميا، وتناضل باستمرار في الرفع من مستوى أدائنا الإداري والإقتصادي والسياسي على مختلف الواجهات وحتى داخل هذه القبة المحترمة.

إن العلاقات الجلدية والعضوية بين أنظمة التكوين والتربية ومختلف أشكال الإقتصادية والإجتماعية والتي تتميز بدينامية وحركية مستمرة تجعلنا دائما مطالبين بمراجعة أنظمتنا التكوينية وملائمتها مع المستجدات الإقتصادية والتكنولوجية، والعلمية، والمعرفية التي يعرفها محيطنا العالمي والجهوي والإقليمي، ذلك الوضع الحالي يتطلب منا التحرك بسرعة والتفاعل باستمرار، واتخاذ مبادرة لمعالجة كل الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع، ذلك أن تحديات العولمة، وحتميات اقتصاد السوق، والتحولات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، من العسير ملاحقتها وموازاتها، واستيعاب إيجابياتها ودواعي مساوئها ومخاطرها إلا في نظام تعليمي منفتح على الثقافات الإنسانية ومعتز بمنطلقاتها الدينية والتاريخية والحضرية، ومدى عمق هويتها الوطنية بتنوع مكوناتها وجذورها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إننا في فرق المعارضة، وانطلاقا من وعينا بضرورة تفعيل ماجاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتشبتا منا بالإشارة الملكية السامية التي نظمها الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة، حيث أكد جلالته أن "*غايتنا هي تكوين مواطن صالح قادر على اكتساب المعارف والمهارات، مشبع في نفس الوقت بهويته التي تجعله فخورا بانتمائه، مدركا لحقوقه، مستعدا لخدمة بلده بصدق واخلاص وتفان وتضحية، وفيه اعتماد على هذه الذات، والإقدام على المبادرات الشخصية بدقة وشجاعة وتفاعل*"

انتهى كلام جلالة الملك.

وحرصا منا على بناء مستقبل المغرب الذي لا يمكن أن يقفز علي العنصر البشري باعتباره وسيلة وهدفا للتنمية في نفس الوقت، تعاملنا بإيجابية مع مشروع القانون رقم 00/01 المنظم للتعليم العالي وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن ننوه بجو التوافق والإجماع الذي ساد المناقشات داخل اللجنة وعيا من الجميع بأن موضوع التعليم العالي، يرتفع بكل المزايدات السياسية، لأنه يرتبط بمستقبل كل المغاربة وإدراك أيضا من كل المكونات السياسية لهذا المجلس بأن الجامعة المغربية عليها أن تضطلع بدورها الكامل، في تنمية مواردها البشرية وتعزيز مكتسباتها السياسية، والإقتصادية والإجتماعية، جهويا ووطنيا تم دوليا، مع محافظتها على قيمنا الإسلامية وهويتنا الثقافية وعمقها التاريخي، وتنوعنا الحضاري، وعملها على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي والمعرفي، كما لا تفوتنا الفرصة لشكر كل من شارك في مناقشة وتطوير هذا المشروع، والسهر على بلورته، وتحمل المناقشات الماراطونية داخل اللجنة والتي كانت تستمر الى حدود ساعات متأخرة من الليل، وذلك ما يجعلنا مؤمنين بمبدأ استقلال الجامعة، ماليا وإداريا وبيداغوجيا، بإعادة هيكلتها من منظور تعزيز الجهوية واللامركزية، إلا أننا في فرق المعارضة ندعو الحكومة الى تفعيل مقتضيات هذا المشروع بنصوص تنظيمية وإجراءات استعجالية عملية للتنفيذ في أفق تحقيق الأهداف التالية:

أولا : تحسين الوضعية الإدارية والمالية للأساتذة الجامعيين والإداريين.

ثانيا : تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي، بتخصيص منح امتياز للمتفوقين في مختلف التخصصات.

ثالثا : الإسراع في إحداث نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة.

رابعا : إعادة هيكل الأحياء والمطاعم الجامعية.

خامسا : تعميم الجامعات على كل جهة من جهات المملكة.

سادسا : مراجعة نظام المنح لفائدة الطلبة، وإعادة النظر في المساطر المتبعة الآن.

سابعا : تشجيع التعليم العالي الخاص، بإصدار قانون استثمار خاص، بالاستثمار في مجال التعليم عموما يتضمن تحفيزات جبائية وتسهيلات إدارية، تمكن التعليم العالي الخاص من أن يصبح شريكا للدولة في تحمل أعباء التكوين والتربية، ولا يسعنا في النهاية سيدي الرئيس إلا أن نعبر في فرق المعارضة عن حبنا لهذا البلد ولرغبتنا الأكيدة في تطوير نظامنا التعليمي بتعاملنا الإيجابي مع هذا المشروع مذكرين الحكومة بكل مكوناتها السياسية مرة أخرى، أننا معارضة موضوعية وطنية"وإيجابية تقول لا في موقعها، وتقول نعم، حين تكون نعم خدمة للوطن ولهذا الشعب المكافح تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس أطال الله عمره والسلام ورحمة الله.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

دائما باسم فرق المعارضة الكلمة للمستشار السيد محمد اليحيوي فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد اليحيوي :**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

السلام عليكم ورحمة الله، يسعدني أن أتدخل باسم فريقي، فريق الحركة الشعبية، أتدخل في موضوع هذ المشروع الهام الخاص بتنظيم التعليم العالي، وقبل ذلك لابد من التأكيد ، أن الرغبة في الانفتاح على العالم والاستفادة من منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي، يجب أن لايكون على حساب قيمنا وهويتنا الثقافية، فالإصلاح الجامعي الذي نصبوا إليه كمعارضة، هو ذلك الإصلاح الذي يجعل من جامعتنا أداة للتنمية، ترتبط مباشرة

بالحياة العملية، وتساهم في تكوين ذلك المواطن المغربي، المبدع الخلاق، الذي يستطيع التكيف بكل سهولة مع واقعه ومحيطه الذي يتغير باستمرار.

و بمفهوم آخر، فإن الإصلاح الجامعي، المطلوب اليوم هو ذاك الإصلاح الذي يؤهل الجامعة المغربية للاضطلاع ، بأدوارها التنموية والحضارية، ويحافظ على مكتسباتنا في مجال التعليم العالي، وبالعمل على خلق الانسجام بين متطلبات الحداثة، وهويتنا المغربية..

السيد الرئيس،

لقد اكتفت إشكالية إصلاح التعليم العالي، وتكوين مناهجه في بلادنا، أهمية خاصة، سواء عند الأطراف الفاعلة في هذ القطاع، أو عند مؤسسات الدولة المسؤولة عنه، أو عند الرأي العام المدني، وإن حصيلة ما يقرب من نصف قرن من التعليم الجامعي، يكشف عن أزمة عميقة سواء على صعيد وظائف المؤسسة الجامعية، أو على صعيد المكونات والبنيات التحتية، أو على صعيد العلاقات مع المورد الاقتصادي والاجتماعي؛ بحيث أن الجامعة المغربية، أصبحت عاجزة على القيام بأدوارها في تكوين الأطر، وفي التنشئة الاجتماعية والسياسية، وفي تأطير الحركة العلمية والثقافية، واحتضان البحث العلمي، والإسهام في عملية التنمية والنهوض الحضاري ببلادنا، فرغم المجهودات الملموسة التي بذلت لازال تعليمنا الجامعي يعاني من اختلالات بنيوية هامة، أصبح لزاما علينا اليوم أن ننكب عليها لحلها بشكل بكل وضوح ومسؤولية، فالمرحلة التي تمر منها بلادنا دقيقة، وتفرض إصلاحا جريئا يمكن من تأقلم مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي مع المتغيرات المتسارعة، ويعمل على فتح مجال لتنمية المكتسبات الإيجابية لنظام تعليمنا العالي، وتطوير قدراته على التجديد والإبداع، ويساهم في تحويل الجامعة المغربية، إلى ورش تتنافس فيه الكفاءات العلمية، والمهارات الإبداعية، وتتفاعل فيه كل المكونات الجامعية، بالمشاركة الفعالة أفقيا وعموديا، في كل ما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، وتكوين الأطر والبحث العلمي، من هذا المنطلق ، وبهذه الروح المسؤولة ناقشت فرق المعارضة مشروع القانون الخاص، بتنظيم التعليم العالي، هذا المشروع الذي وضعته الحكومة على مجلسنا الموقر، استنادا إلى التوافق الذي حصل حول المبادئ الأساسية الواردة في مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تم إعداده من طرف اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، التي أعلن عن تشكيلها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، بمناسبة عيد العرش لسنة 1999، وبارك أشغالها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الجمعة 8أكتوبر 1999، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية للبرلمان.

وطبعا استمعنا في البداية إلى عرض السيد الوزير، الذي كان شاملا ودقيقا من حيث المعطيات والأرقام، وأدهشنا أمام هذه الأرقام المهولة، التي تؤكد بالملموس الهوة الحطيرة التي يوجد فيها، اليوم تعليمنا الجامعي، ويكفيني التذكير برقمين اثنين، نسبة التكرار التي تصل إلى 44% ونسبة المغادرة التي تقارب 60%من الطلبة الذين يغادرون الجامعة دون الحصول على شهادة تؤهلهم مهنيا، ولمعالجة هذه الوضعية التي توجد عليها جامعتنا اليوم، وقد أكدنا على ذلك عند مناقشتنا لهذا المشروع ، داخل لجنة التعليم، إن فرق المعارضة، تعتبر أن إصلاح التعليم العالي، يجب أن يرتكز أساسا على:

أولا : تمكين الجامعة من الاستقلال الحقيقي، فرغم الاستقلال المالي الذي تتوفر عليه، لم تكن أبدا هذه الاستقلالية مدعمة باستقلال إداري وتربوي وعلمي وبيداغوجي، الذي من شأنه أن يوفر للجامعة المغربية الديناميكية الضرورية ، ويمكنها من اتخاذ كل المبادرات والقرارات بالسرعة المطلوبة، فعدم التناسق الحاصل اليوم بين أنماط التكوين ومتطلبات الاقتصاد الوطني، يعد من أخطر العواقب المترتبة عن عدم استقلالية الجامعة تربويا وعلميا، وهذا يؤدي طبعا إلى البطالة المتزايدة، لحملات الشهادات العليا، كما أن انفتاح الجامعة، لها محيطها الخارجي العام، يتطلب استقلالا إداريا يسمح للجامعة بإصدار قرارات جامعية، تمكنها من

أن تلعب دورها كاملا، في خلق عوامل النهوض بالمنطقة ثقافيا وحضاريا وعلميا.

ثانيا : غياب الديمقراطية داخل الجامعة، مما يستوجب تفعيل مجالس المؤسسات الجامعية، وإعادة النظر في هيكلة تعليمنا العالي ، ودمقرطة تسييره وتدبير مؤسساته ، وذلك بخلق هياكل تمثيلية تقريرية، يوكل لها اتخاذ مختلف القرارات بإشراك تام لكل المكونات الأساسية للتعليم العالي، من أساتذة باحثين وإداريين وطلبة، وذلك بإقرار مبدأ الاتخاذ على كل المستويات، وقد عكسنا هذه الرؤية في التعديلات التي قدمناها على المشروع ، قناعة منا بأن المسؤوليات الجامعية هي مسؤووليات علمية وتربوية وأكاديمية، قبل أن تكون مسؤوليات إدارية، لذا يجب أن يتولاها بطريقة دورية من يحضى بثقة الأساتذة الباحثين، والمتوفر على المؤهلات العلمية والتربوية الضرورية، وعلى الكفاءة بالتسيير والتدبير، في إطار من الشفافية،

ثالثا : ضرورة تحقيق مبدأ توحيد مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات تكوين الأطر العليا، وذلك من أجل تجاوز وضعية الشتات والانعزال، وهدر الطاقات، وتوحيد المقاييس التسييرية والعلمية والبيداغوجية، وللوصول إلى هذه الغاية لابد من توفير فضاء جامعي تنعدم فيه الحواجز والحدود الفاصلة بين الكليات المختلفة، وبينها وبين مؤسسات التعليم العالي الأخرى، في إطار يحكمه الانسجام والتنسيق، ويؤمن للطلبة تكوينا يستجيب لرغباتهم وقدراتهم. ولتحقيق هذه الغاية لابد من إعادة تنظيم مؤسسات، تكوين الأطر في إطار أقطاب متعددة الاختصاصات، الشيء الذي سيمكن من تحقيق الاستقلال والتفاعل بين مؤسسة وأخرى، ويوسع من آفاق تفتحها على العالم الخارجي.

رابعا : ضرورة الحرص على تعزيز اللغة العربية، وتنويع اللغات وتقويتها، خاصة منها تعليم لغات العلوم والتكنولوجيا، وكذا إحداث مراكز تعنى بالدراسات والبحث في المجال اللغوي والثقافي الأمازيغي، وتكوين المكونين، وإعداد البرامج والمناهج الدراسية المرتبطة بها، ونسجل هنا بكل ارتياح قبول الحكومة للتعديل الذي قدمته فرق المعارضة، من أجل التنصيص على اللغة والثقافة الأمازيغية، ضمن المادة الأولى الخاصة بالمبادئ والأهداف.

خامسا : لابد من دراسة محكمة لتشجيع التعليم العالي الخاص، والعمل على إنشاره والدفع به إلى تحسين مستواه وتنميته، علما أن الطلبة الذين يتابعون دراستهم الآن بهذا النوع من التعليم، يعانون الكثير بسبب عدم اعتراف الإدارة بالشواهد التي يحصلون عليها، بينما اعترفت بها إداريا .

سادسا : وجوب الاهتمام أكثر بالظروف الاجتماعية للطلبة، خاصة ما يتعلق بالتغطية الصحية والتأمين عن المرض، والمنح التي يجب أن يستفيد منها فقط المعوزون والمستحقون، مع ضرورة إعادة النظر في الأحياء الجامعية، وفي سياسة السكن الجامعي.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

لابد أن نستحضر، بهذه المناسبة الدورالرائد الذي يلعبه التعليم الأصيل خاصة من خلال جامع القرويين بفاس، وجامع بن يوسف بمراكش، علما أن الفقهاء والعلماء والمؤرخين بهذا البلد كلهم متخرجون من هذه الجامعات ، وعلما كذلك ، أن الزعماء الوطنيين هم نتاج هذه الثقافة العربية، الذي تربى بها المغاربة عن الوطنية، وعلى حماية التراث المغربي العربي الأمازيغي الإسلامي.

من القرطاجنيين إلى الونداد إلى الرومان إلى العرب، في تمازج تاريخي قل نظيره في العلم وفي العصر الحديث، لقد كان من نتائج هذا التعليم، تفتح بلادنا على الحضارة الأوربية، أن وصلنا إلى الانصهار والاندماج وأعطتنا المدرسة ذات الطابع الأروبي مثقفين مغاربة كبار، كما أعطتنا أطرا عليا، هي التي بيدها الآن مقاليد البلاد.

وإذا كانت اللغة الفرنسية، قد سيطرت على ألسنتنا، وعلى ثقافتنا الإدارية والشخصية، وكذا على حياة كثير من العائلات المغربية، فإن الذي يلطف من هذا الوقع هو تمسك المغاربة سواء

منهم المعربون أو المفرنسون أو الأمازيغ أو الذين يستعملون اللغة الإسبانية، يمسكهم كلهم بالمقومات الوطنية والدينية والثقافية المغربية، واعتزاز الجميع بمغربيته وأصالته.

ولقد لعب الملك الحسن الثاني رحمه الله، دورا طلائعيا، في ترسيخ هذا الاتجاه، إذ كان مدرسة خاصة جمعت بين الفقه والأدب والقانون والإدارة والعلوم، وأعطى للمغاربة النموذج الأمثل، وأكثر من هذا فإنه قد جعل من المغرب محطة للتقى الثقافات العالمية ، والمفكرين الكبار، وأقصد بهذا أكاديمية المملكة المغربية، ولقد أنشء رحمه الله ، أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، على أمل أن تضاهي الأكاديميات الأمريكية والانجليزية والأروبية. .

واليوم، ونحن في خضم إعداد منظومة للتعليم وإصلاح التعليم الجامعي وتنظيمه، فإننا متفتحون بل ومتشبتون كل التشبت بالارتواء من مناهل العلم الحديث والحضارة الإنسانية المعاصرة، التي لا تعرف وطنا ولا شخصا لأنها ملك للجميع. نأمل ونطمح أن تضاهي جامعتنا الجامعات الأخرى في القارات الأوروبية والأمريكية، نأمل وقبل كل شيء أن نعض بالأنياب على ثقافتنا الأصيلة وموروثنا الثقافي الأمازيغي العربي، نأمل ونطمح أن تتعزز البحوث في كل الميادين وكل المجالات وأن يعتبر المغرب ملتقى العالم ، ومنبع الإشعاع والحضارة ، كما كان دائما .

السيد الرئيس،

كان لابد لنا في فرق المعارضة، أن نتطرق إلى التعليم الأصيل لمكانته الخاصة في حياتنا ونفوسنا، ونغتنم هذه المناسبة لنحث الحكومة على ضرورة إعطاء هذا النوع من التعليم ، ما يستحقه من العناية، وأن تعمل على مد الجسور بين الجامعات المغربية، ومؤسسات التعليم العالي الأصيل، وشعب التعليم الجامعي ذات الصلة على أساس التنسيق والشراكة ، بين تلك المؤسسات والجامعات، وأن تعمل على إصدار المرسوم الرامي إلى إحداث معهد خاص بالدراسات الإسلامية، وتكوين قضاة الشرع وخطباء الجمعة، الذي أعلن عنه السيد الوزير داخل اللجنة في أقرب الأجال.

وختاما نعتبر أن التوافق، الذي توصلنا إليه جميعا حول التعديلات التي قدمناها معارضة وأغلبية، حول مشروع تنظيم التعليم العالي، كان ضروريا إيمانا منا بأن قضية التعليم قضية وطنية ، تهم كل الشعب المغربي ، ولابد لأي إصلاح له أن يحصل حوله التوافق والإجماع ،وشكرا على انتباهكم.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد الخضوري باسم فرق الأغلبية، فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد الخضوري :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية، لمناقشة المشروع رقم **01/00** المتعلق بتنظيم التعليم العالي، والذي يندرج في إطار تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتعليم، الذي أعدته اللجنة طبقا لتوجيهات المغفور له الحسن الثاني طيب الله تراه، ومما لاشك فيه أن الجو العام، الذي تعرفه بلادنا، والمناخ السياسي، الذي تشهده ، تحت قيادة الملك محمد السادس أيده الله، وفي تناغم تام، مع حكومة التناوب، أن له الأثر البين على أشغال هذه اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، حيث جاء الميثاق الوطني، عبارة عن وثيقة تتضمن الأفكار الرئيسية والمبادئ العامة الكفيلة بإصلاح أحوالنا التعليمية والتربوية، قصد النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر شأنا وطنيا، ويهم كافة المجتمع المغربي، باختلاف حساسياته الفكرية والسياسية، وكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين.

ويعتبر المدخل الرئيسي لتأهيل العنصر البشري، وجعله تواقا إلى التحصيل والتكوين لاكتساب المهارات والخبرات الضرورية لخوض غمار الحياة العملية، والمساهمة في التنمية المنشودة ،

وفي هذ الإطار يعتبر التعليم العالي نظرا لأهميته الاستراتيجية، المحرك الأساسي لأية تنمية اقتصادية واجتماعية وعلمية وثقافية ببلادنا، نظرا للدور الذي يضطلع به في المساهمة في تحديث المجتمع، وتكوين الأطر الضرورية، والخبراء للدفاع عن ملفات المغرب للمنظمات الدولية وكذا دوره في قيام صناعة وطنية وتأطير النسيج الاقتصادي المغربي وتكوين نخبة علمية للإنخراط في الدورة المعرفية والتكيف مع التحولات المتشاركة التي يعرفها العالم بالاضافة الى دوره في إشاعة المعرفة وتطهير المجتمع من الفكر الخرافي لقد أصبح التعليم العالي يحتل مكانة خاصة في برامج وخطب رؤساء الدول المتقدمة انطلاقا من وعيهم بأهمية الحيوية في تطوير قدرات دولهم علي المنافسة إلا أن هذا القطاع مرتبط ارتباطا وثيقا بالبحث العلمي لذلك كان حريا بالحكومة أن تطرح القانونين بنفس ورغم ذلك فإن القانون الذي نحن بصدد المصادقة عليه اليوم يعد خطوة متقدمة في تاريخ البلاد وهو يتميز.

أولا : بكونه لأول مرة يطرح في إطار يوحد التعليم العالي الجامعي ومؤسسات تكوين الأطر والتعليم العالي الخاص حيث كان هناك ظهير 25 فبراير 1975 المنظم للجماعات وكانت هناك قوانين ومراسيم تنظم مؤسسات تكوين الأطر وكذا أخرى تنظم التعليم العالي الخاص وهو بذلك يضم إطارا موحدا يسمح بإحداث الجسور الضرورية لتفاعل كل مكوناته لمواجهة التحديات التي أشرنا إليها.

ثانيا : يعطي مؤسسات العالي استقلالا ذاتيا ماليا واداريا وعلميا وبيداغوجيا من شأنه أن يحد آليات انفتاحه على محيطه وتفاعله معه لجعله قادرا للتنمية بالبلاد وإعطائه على الخصوص المرونة الضرورية له ولتطوير البرامج وطرق التدريس وكيفية التقويم وإحداث مسالك وتخصصات جديدة متلائمة مع متطلبات التنمية الجهوية ببلادنا وجعل مؤسسات التعليم العالي عناصر وديناميات جديدة لإعداد التراب الوطني.

ثالثا: كما أنه يسمح بتنظيم مؤسسات التعليم الغير الجامعي في إطار أقطاب متعددة التخصصات أو أقطاب مختصة وهو ما يسمح بترشيد الطاقات البشرية والمادية واستغلالها في أهداف مشتركة لتفعيل والرفع من انتاجية هذا القطاع واعطاء تلك المؤسسات آليات جديدة ولتحسين أدائها .

رابعا : منح امتيازات هامة لتجشيع وتطوير التعليم العالي الخاص واعطاء الفرصة للمؤسسات على الخصوص لإقامة شراكة مع مؤسسات التعليم العالي العام وهي شراكة من شأنها أن تحل ثلاثية أساسية تتعلق بمعادلة الشهادات وبهيئة التأطير التربوي وبتمتيع طلبته بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها طلبة التعليم العالي العام هذه الوضعية ستسمح لا محالة بإعطاء دفعة جديدة لتطوير هذا الميدان وتفعيل مؤسساته معاملة متكافئة إسوة بباقي مؤسسات التعليم العالي.

خامسا : يعطي الأساتذة الباحثين دورا أكبر للمساهمة لتدبير الشؤون العلمية والبيداغوجية والأكاديمية للمؤسسات التي ينتمون اليها في إطار واضح يحد حقوق وواجبات كل مكونات التعليم العالي.

سادسا : كما ينبغي للطلبة نظاما اجتماعيا خاصا وإمكانيات واسعة للمساهمة في الهيئات التمثيلية المنتخبة لمؤسسات التعليم العالي ويقترح مشروع إعادة النظر في نظام المنح وتخصيص منح المعوزين من الطلبة وإقرار نظام القروض الدراسية، كما أنه من شأنه إرصاد الجذور المشتركة تحقيق الدمج التدريجي للتعليم العالي والتعليم التقني ويوسع مد الجسور بين شعب ويفتح إمكانيات عدة للتلاميذ والطلبة.

سابعا : وهو يعطي كذلك ويعطي أخيرا ولأول مرة ولهيئة التأطير الإدارية إمكانية المشاركة في تدبير الشؤون العامة لمؤسسات التعليم العالي.

إن هذه النقط الاستعجالية تعجل من هذا القانون نقطة تحول هامة في تاريخ بلادنا كان بودنا أن نتوسع، كان بودنا أن نتوسع أكثر بتمتيع مؤسسات التعليم العالي بإستقلالية بيداغوجية وعملية

أكبر بإعطائها عناصر تفاعلها مع المحيط كما كان بودنا أن نعزز دمقرطة تسيير مؤسسات التعليم العالي أكثر، في إطار هذا القانون إذ لا يجب أن ننسى أن ظهير 25 فبراير 75 كان أقر مبدأ انتخابات على مستوى الشعب في وقت كانت تعرف فيه بلادنا تعطيل المؤسسات المنتخبة مما يدل عليأن المشرع المغربي أراد للجامعة المغربية أن تكون واجهة حقيقية لتعايش الديمقراطية، على أنه ما ينقص هذا القانون هو غياب جهاز وطني للتوجيه وتخطيط التعليم العالي والبحث العلمي وهو لعمري نقص لابد لبلادنا أن تتداركه، حتى تتسم هيكلة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي هيكلة كاملة وشاملة ورغم كل هذه الأسباب والعوامل مع تعددها التي كنا نتمنى مخلصين تجاوزها فإننا في فرق الأغلبية نسجل أغلبية هذا القانون وندعو على تجنيد كل الطاقات المادية والبشرية لتجرمته على أرض الواقع لتدارك النقص النوعي والكمي الذي يعاني منه النظام التعليمي عموما ونظام التعليم العالي على الخصوص حتى تتمكن بلادنا من الرقي الى المكانة اللائقة بها بين الأمم آملين إلغاءه مستقبلا، وأخيرا نوجه شكرنا للسيد وزير التعليم والأطر المساعدة له على كل ما بدلوه من مجهودات لصياغة هذا المشروع وتنوير أعظاء اللجنة أثناء المناقشة كما نثمن عاليا الروح التي تعاملت بها جميع الفريق على هذا المشروع، والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار عمر الادريسي، عن الفريق الكنفدرالي فليتفضل.

المستشار السيد عمر الادريسي:

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أختي المستشارة،

إن الإفلاس الشامل الذي عرفت المدرسة العمومية المغربية في علاقتها بالمعرفة وبالإنسان وبالمجتمع، يقتضي في تقديرنا كمركزية نقابية مناضلة إعادة بناء مدرسة جديدة تقوم على تأسيس للقطيعة مع أسباب إفلاس المدرسة الحالية توجها وأداءا تعلق الأمر بالغايات والمرامي أو بالأهداف النوعية والخاصة أو بالبرامج والمناهج وضروف التدريس والوسائل أو تعلق الأمر بأوضاع الشغيلة التعليمية، هذا الإفلاس الذي حمل المغرب الى الصف 125 دوليا في السلم وراء كل الدول العربية إن أساس هذا الترتيب هو حجم انتشار الأمية خاصة في العالم القروي وفي أوساط الفتيات ينظاف الى ذلك مؤشر بطالة الخريجين لذلك كما ننتظر أن تتعاطى الحكومة مع هذا الورش الكبير بأسلوب يتوخى بلورة أمل المغاربة في بناء مدرسة تنحو منحى تحقيق المصالحة الواجبة مع محيطها السوسيوثقافي في بعديها الإقتصادي والإجتماعي، حتى يتسنى لها الإنخراط بفعالية في معركة التغيير والإصلاح دفاعا عَن الوجود والهوية ووحدة الكيان بنسيج علائقي قوي ومتماسك خاصة وأن الرأس المال البشري اليوم قد صار بقوة التحولات هو المحدد الأسياسي لكل تنمية تنطلق من الإنسان وتستهدفه وكنا ننتظر أن ينطلق أسلوب تعاطي الحكومة مع هذا الملف بطرح الأسئلة الجوهرية التي تقضي أو تفضي الى الإمساك الشمولي تسويات القضية من هذا الحجم على اعتبار أن هذا النوع من التعامل ليس مجرد نزوة منهجية بقدر ماهو ضرورة تاريخية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارون المحترمون،

إننا ونحن نناقش واحدا من مشاريع القوانين المندرجة ضمن سلسلة ترتبط بحقل التربية والتعليم نعلن للحكومة عن نقطة نظام أخرى من خلال الأسئلة التالية:

- أية تربية تريدون لأية تنمية؟

-من الذي يحكم عالم اليوم؟

-لماذا تريدون تأهيل المجتمع المغربي لمواجهة التحديات وكسب الرهانات؟

- بأية منهجية تعاملت الحكومة مع بلورة دعامة الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

- فماهي المداخل والأولويات لبناء مدرسة عمومية جديدة تعكس روح الميثاق الذي حضي بتوافق مكونات الأمة؟

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي ، إخواني المستشارون،

إن نمط الإنتاج السائد اليوم هو نمط إنتاج معرفي وليس صناعي، من يمتلك سلطة المعرفة اليوم يملك بالضرورة سلطة القرار الإقتصادي والسياسي والمهني لذلك لابد من مقاربة جديدة للمسألة التعليمية التي تستهدف تعليم بلادنا معرفيا لمواجهة التحديات وكسب الرهانات التي تفرضها المرحلة وبكثير من التحليلات ينصرف المحللون الى التركيز على الجوانب السلبية لتفاقية (الگات- GAT) الدولية يحصرها في المستوى الإقتصادي في حين يتناسون الجانب المعرفي والتعليم.

إن نظامنا التعليمي نتيجة هذه الإتفاقية مهدد بهيمنة أنظمة تعليمية أخرى منافسة نظرا لإمكانياتها وقدراتها الإستقطابية مما يؤدي بالضرورة إذا استمر الوضع على ماهو عليه الى التهميش الكامل للمدرسة المغربية العمومية لذلك فنحن مطالبون وبكل قوة للدفاع عن مدرستنا العمومية باعتبارها ركيزة من ركائز وحدة الوطن والأمة وبهذه المناسبة والمناسبة شرط كما يقال وفي إطار تحسين المدرسة العمومية نأكد على موقفنا الثابت والواضح إزاء تدعيم المجانية في قطاع التربية والتعليم بإعتباره قطاعا منتجا وخدمة عمومية تندرج ضمن المهام والالتزامات الإستراتيجية للدولة حتى تبقى المدرسة العمومية مفتوحة لجميع أبناء هذا الوطن، في المدينة والقرية خدمة لطموحات شعبنا في الإنعتاق والتحرر والديمقراطية.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي ، إخواني المستشارون،

"عفوا" لذلك فنحن مطالبون "عفوا" قطيعة مع النظام التعليمي الحالي منطقا تجزيئيا هو في جوهره منطق لترميم ماهو كائن اليوم في حين كان المطلوب أن تشكل الحكومة فرق عمل تستوعب كل نساء ورجالات التعليم من مختلف المواقع عاملون في القسم مراقبة تربوية التخطيط والتوجيه إداريون النقابات التعليمية للإشتغال على الدعامات الإستراتيجية المؤسسة لهذه المدرسة الجديدة المطروحة اليوم على الأمة المغربية وبدا أن يعطى الوقت الكافي لفرق العمل لكي تعمل وفق هذا التصو وحتى التي في أغلبها كانت جاهزة قبل صياغة الميثاق بحيث أن العديد من الوزارات المعنية لم تعمل إلا على تدميج ما يوجد قبلا في رفوفها من القوانين مما يدعو الى التساءل هل هذا التعامل هو مظهر من مظاهر ارتباك الأداء الحكومي أم هو اختيار منهجي يدخل في إطار التوجيهات المدلاة من طرف صندوق النقد الدولي .

سيدي الرئيس، ماهي الأولويات والمداخل الحقيقية للتعاطي مع روح الميثاق إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وانطلاقا من السؤال المركزي الذي كان مطروحا علينا ونحن بصدد التعاطي مع هذا الورش الكبير في إطار خلايا تفكيرنا أي مدرسة لأي تنمية. كنا ننتظر أن تركز الحكومة في تعاطيها على المسألة التعليمية في أفق معالجة السؤال المشار اليه على ترجمة الدعامات الإستراتيجية التالية:

أولا، المواد البشرية إدراكا من قناعتنا كنقابة مركزية بأنه لا إصلاح للتعليم بدون إصلاح الأوضاع المادية والإجتماعية لكل العاملين في هذا الحقل، لذلك كان لزاما على الحكومة تأتينا بمشاريع القوانين التي تخص القوانين الأساسية لرجال التعليم

والقانون الأساسي لجمعيات الأعمال الإجتماعية وكذا التعاضديات التي هي بحاجة الى دمقرطة حقيقية وكل هذا من أجل تكريم رجال ونساء التعليم كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين خاصة أن شغيلة التعليم كانت دوما في طليعة كل المعارك التي خاضها شعبنا من أجل التغيير والإصلاح.

ثانيا، المنهاج، نعتقد ومعنا كل المربيين أنه لا يمكن الحديث لمدرسة جديدة بدون منهاج جديد خاصة بأن الميثاق طرح دعامة الجودة، والرهان مطروح علي المدرسة المغربية لتحقيق التكامل النسقي والتفاعل الدينامي بين مختلف مكونات المناهج وعناصر بدءا بالغايات والمرامي ووصولا الى التدخل التقويمي الشمولي المستقل والخارجي لذلك لا ننتظر أن تأتينا الحكومة بمشروع قانون متعلق بالوكالة الوطنية للتقويم، هذه المؤسسة التي من مهامها التدخل المستمر لمراجعة كل مظاهر الخلل في المناهج توخيا لاستمرار تحقيق الجودة المنشودة.

ثالثا، اللغة العربية، إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر اللغة العربية أداة جوهرية لتأكيد الهوية الوطنية وإعادة بناءها بما يمكننا كشعب من استعاب التحولات التكنولوجية إنها باختصار شديد قاطرة التنمية ببلادنا إذ لا يمكن الحديث عن استقلال سياسي واقتصادي في غياب استقلال لساني مرتبط بالهوية الثقافية للمغاربة قاطبة، هذه الهوية التي تقوم على قاعدة التعدد في إطار الوحدة، لذلك كان على الحكومة أن تأتينا بالقانون المؤسس للغة العربية، التي من مهامها الأساسية وقع سياسة لغوية وطنية واضحة الأهداف والمرامي.

رابعا : التدبير والهيكلة، منذ سنوات، انطلق النقاش ببلادنا حول اللامركزية، واللاتمركز من أجل إعادة النظر لأسلوب التدبير المعني ببلادنا منذ الاستقلال، لذلك ومن أجل تحقيق المطابقة مع هذا المشروع الهيكلي، كان لابد أن تأتينا الحكومة بمشروع هيكلي متكامل يشتمل على قانون المؤسسة، المدرسة، الإعدادية، الثانوية، الجامعة وقانون النيابات، وقوانين الأكاديميات والقانون الذي يضبط العلاقة الجديدة بين المركز والمصالح الخارجية.

خامسا، التمويل، من المسلمات ان تأسيس أي مشروع جديد كيفما كان نوعه لابد من صياغة سياسة مالية لإنجاز مضامينه والحال أن قضية التمويل خاصة في هذا القطاع الحيوي كانت موضوع جدال طويل وعريض حيث كان البعض من منطلق المعالجة المالية الصرفة يسعى الى التخلص من ميزانية التعليم دون أدنى مراعاة النتائج المترتبة عن إقرار من هذا الحجم في حين كنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبره تمويل التعليم بمختلف أطواره من المهام الأساسية للدولة وهذا كله دعما للمدرسة العمومية، باعتبارها المرشحة أكثر من غيرها للإستمرارية الهاوية وتدعيم الوحدة الثقافية للشعب المغربي وإنجاز التنمية المنشودة لذلك ناضلنا من أجل صرف ميزانية التعليم التي ستوفر لنا ما يزيد على 5 ملايير من الدراهم كما طالبنا في إطار توزيع مساطر تمويل التعليم للمساهمة في تحديد الأهداف الكبرى للمدرسة المغربية، لذلك كان لزاما على الحكومة أن تأتينا بمشروع قانون المؤسس للصندوق الوطني لدعم التعليم والوضع المادي للمواطن المغربي، اليوم والقدرة الشرائية بعموم الشعب المغربي تفرض أكثر من أي وقت مضى تفاديا لأي انزلاق، الاسراع بالقانون التنظيمي لهذا الصندوق ونغتنم هذه المناسبة لنؤكد مجددا أن أية محاولة لتأويل نصوص الميثاق بما يفيد ويدعم الاداء المباشر للأسرة المغربية سنتصدى له بكل قوة وعزم خدمة للوطن، لرأس المال البشري المغربي الذي نعقد عليه كل الرهانات ونؤكد أن رسوم التسجيل كما هو متعارف عليها عالميا لا علاقة له مطلقا برسوم الدراسة التي رفضناها وسنظل نرفضها لأنها ستكون كارثة على نظامنا التعليمي الوطني وبكل أسف نسجل أن القانون المعروض علينا اليوم والمتعلق بالتعليم العالي، حاول في إطار منطق التجزيء الذي سبقت الاشارة إليه تمرير بعض البنود المرتبطة بالتمويل خاصة المتعلقة بالمنح والتغطية الصحية والاجتماعية للطلبة المغاربة لذلك فالحكومة ملزمة إما بسحب هذه الفقرة في انتظار صياغة تصور متكامل لمسألة التمويل هاته أو الالتزام بالإتيان بالمراسيم والقوانين التنظيمية التي ستخرج العديد من الصياغات العمومية الواردة في المشروع الى التدقيق مثل، الطلبة المعوزين، مساهمة المستفيدين، قروض الدراسة، واللائحة طويلة لذلك فالحكومة مطالبة بأن تعلن

إلتزامها بصراحة ووضوح أمام عموم الشعب المغربي والرأي العام الوطني بأنها لن تمس حق الطالب المغربي في متابعة دراسته الجامعية، في جو مناسب يسمح له بالتحصيل والابداع والاستمرار فيهما مدى الحياة..

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

وبخصوص نفس هذا القانون المعروض علينا اليوم والمتعلق بالتعليم العالي تقدمنا بثمانية وأربعين تعديلا تخص هيكلة الجامعة واستقلاليتها ودمقرطتها... أن بعد نقاش طويل وعريض حول مواد هذا القانون تبلورت لدينا القناعة بأن استقلالية الجامعة مازالت في بدايتها الأولى ومازلنا مطالبين بالنظام الوحدوي والمشترك مع نساء ورجال التعليم العالي لتحقيق الاستقلال الكامل، علميا واداريا للجامعة المغربية كذلك نطالب من أعلى هذا المنبر أن تلتزم الحكومة بإصدار القانون الأساسي الخاص بإداريي وموظفي وأعوان التعليم العالي، العاملين في الجامعات والأحياء الجامعية كما نطالب بالرفع بتمثيلهم في مجلس الجامعة ترجمة الإلتزام السيد الوزير في معرض الرد على اقتراحاتنا في اللجنة أما فيما يتعلق بالطلبة فإننا نؤكد وبقوة على ضرورة مراجعة نظام المنح المفلس والاهتمام الكبير بأوضاعهم المادية والإجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، اخواني المستشارين،

إنها كما قلنا في بداية هذا التدخل نقطة نظام هي إشارة قوية نأمل أن تأخذها الحكومة مأخذ الجد لتصحيح منهجية التعامل مع القضايا التعليمية كما نشير في الختام الى أننا على وعي تام بأن منهجية التجزيئ المعتمدة في الادلاء الحكومي في تعامله مع القضايا الحيوية للشعب المغربي، هو اختيار وليس مظهرا من مظاهر الارتباك الادائي والا فلماذا استمر تغيب المخطط الخماسي الذي يترجم البرامج، البرنامج الحكومي في مجال التنمية بكل موافقها؟ فالتنمية المتعارف عليها دوليا هي اختيار ذوو جهتين إما تنمية تدفع الى بناء مجتمع يقوم علي العدالة الإجتماعية والإقتصادية واقتسام الثروة الوطنية، وإما تنمية الفوارق الإجتماعية والمجالية لتكريس الهيمنة الطبقية للأقلية على أكثرية الشعب المغربي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

وبهذا التدخل نكون قد أنهينا المناقشة العامة حول المشروع الأول، المشروع المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وقبل الانتقال الى التصويت على مواد هذا المشروع نذكر بأن اللجنة كانت موفقة عندما أحدثت لجينة كان عليها أن تقوم بدراسة جميع التعديلات المقدمة من طرف فرق الأغلبية، فرق المعارضة والكنفدرالية، الفريق الكنفدرالي الشيء الذي مكن لجنة من المصادقة بالإجماع على مجموع التعديلات المقدمة من طرف هذه اللجينة كما أن اللجنة صادقت بالإجماع على مختلف المواد الأخرى الغير معدلة، وفي النهاية تمت المصادقة على المشروع بالإجماع، على هذا الأساس، أعرض المشروع على المجلس الموقر:

المادة الأولى :

الموافقون؟

المعارضون؟

الممتنعون:؟

صادق المجلس بالإجماع على المادة الأولى من المشروع:

هل يمكن اعتبار بأن نفس الإجماع يتجلى بالنسبة لمختلف مواد المشروع وعددها 100،100 مادية،

إذن صادق المجلس بالتوالي، تتبع على مختلف مواد هذا المشروع وأعرض في النهاية، مشروع القانون برمته على التصويت.

الموافقون؟

مع العلم بأن هناك تحفظ، تحفظ بالنسبة لمادتين، هذا وارد في التقرير، المادة 18 والمادة 76، هل هناك جديد، الكلمة للسيد المستشار السيد عمر الادريسي.

* **السيد المستشار عمر الادريسي:**

شكرا للسيد الرئيس،

فلتم بأنه تم التصويت بالإجماع على المادتين من 1 الى 100 احنا عندنا بعض المواد اللي فيها تحفظ، أشرت إليها السيد الرئيس من بعد اثارت الانتباه اديالكم من بعد طلب الكملة، لذلك احنا ماكنصوتوش على المشروع ككل، كنصوتو عليه بند بند، عندنا بعض البنود اللي فيها تحفظ لذلك السيد الرئيس، اللي ابغيتوا من المادة 1 الى 10 سجلوا في المحضر بأنه المواد اللي جاءت على لسانكم فيها نحفظ من طرف الفريق الكنفدرالي.

* **السيد الرئيس :**

المادة : 18و76

* **السيد المستشار عمر الادريسي :**

أي نمتنع عن التصويت فيها.

* **السيد الرئيس:**

طيب ، طيب

السيد المستشار عمر الادريسي:

ماشي كلها،18،75..76

السيد الرئيس:

شكرا الموقف، اسبق للمجلس أن صادق على المشروع بالإجماع ولكننا نسجل في المحضر التحفظ الذي أراده المستشار المحترم، وهذا وارد كذلك في التقرير.

وسجل أحد السادة المستشارين أعضاء اللجنة تحفظه بخصوص التصويت بالإجماع على المادتين 18و76 التحفظ لا يخل بالإجماع، الاجماع وارد ولكن التحفظ مسجل، نسجله في المحضر.

(دردشة)

اعتقد انه يمكن الانتقال الى المشروع الموالي الذي يتعلق بإنشاء اكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، عضوا قبل الانتقال الى المشروع الموالي لابد أن نستمع الى السيد الوزير، وزير التعليم العالي، معذرة، الكلمة للسيد، نقطة نظام، نقطة نظام للمستشار السيد عمر الادريسي

* **السيد المستشار عمر الادريسي :**

اعتذر السيد الوزير،

السيد الرئيس،

إذا سامحتم جرت العادة على أننا امنين كنصوتو على بند بند كيكون التصويت على المشروع برمته، ما طرحتوش التصويت علي المشروع برمته على الجلسة شكرا السيد الرئيس،

* **السيد الرئيس :**

التصويت على المشروع من جديد؟ لا تمت العملية، السيد المستشار يصعب علي أن أعيد التصويت ولكنني سهرت على تسجيل التحفظات، تحفظ الفريق الكنفدرالي، سجل علانية مافي ذلك أي شك، تفضلوا.

* **السيد المستشار عمر الادريسي:**

مع كامل الاحترام لسيادتكم يعرض المشروع برمته الى التصويت اللهم اذار في أنا ماعرفتش، أنا هنا في القاعة ماسمعتوش اللهم اللي بغينا نمروا هذا المشروع... كي بغات شي جهة هذا شي اخر السيد الرئيس.

(دردشة)

* **السيد الرئيس :**

السيد المستشار ،

الامور كلها واضحة ولا يريد أحد تمرير المشروع الذي حظي بالفعل بالإجماع أمام اللجنة مع التحفظ اللي هو مذكور في التقرير، رفعا لكل إلتباس يمكن، يمكن لنا أن نسجل عدد المصوتين اذا اردتم ذلك (بدردشة). برمته طيب، هذا اجتهاد الامتناع لا يخل

كذلك بالإجماع، هذا اجتهاد، اذن نسجل بأن المجلس صادق علي المشروع مع امتناع، ولكن هنا خصنا لابد، لابد من (دردشة) غدي خصنا، هل يوجد أمين، أمين بالجلسة، واحد الدقيقة الله اجازيك، هل يوجد أمين بالجلسة أو أحد أعضاء المكتب يتطوع لإحصاء السادة المستشارين، عندكم اقتراح تفضلوا. السيد عمر الادريسي.

* **السيد المستشار عمر الادريسي:**

السيد الرئيس،

اسمحوا لي الاخوان كل واحد عند الحق هنيا في المواقف اللي تايراها مناسبة مع ميولاتو ومع قناعتوا، قلنا احنا في الفريق الكنفدرالي نسجل امتناعنا عن التصويت على المشروع برمته والسيد الرئيس، التصويت على المشروع برمته هذا الامتناع عن التصويت ماهواش اجتهاد يا إما مع المشروع، يا أما ضد المشروع، ياإما ممتنع عن المشروع، هذه مافيهاش مسألة الاجتهاد، هذا موقف أطلب أن تسجله باسم الفريق شكرا.

* **السيد الرئيس:**

طيب، يعني هذه الكيفية اديال التصويت اللي كاينا فيها تقتضي أن يتفق عليها الجميع وبحكم تدخل السيد رئيس الفريق فما علينا إلا أن نحصي السادة المستشارين وأطلب مرة أخرى من أحد الاخوة أعضاء المكتب في غياب السادة الامناء أن يلتحق بالمنصة لإحضاء، للقيام بعملية الاحصاء. السيد أحمد القادري، سي أحمد القادري، نقطة نظام تفضلوا .

* **السيد المستشار أحمد القادري:**

استسمح السيد الرئيس،

للإخوان ، وللسيد رئيس الفريق المنفدرالي،

احنا في نفس الطرح اللي انتم قلتم أثناء التوافق اللي كانت فيه الفرق البرلمانية كلها بما فيه... وأعضاء الكنفدرالية وامشينا على أساس أنه تقبلت التعديلات الاخوان اديال الكنفدرالية ونسقنا بنتنا أغلبية ومعارضة وكنفدرالية، دازت في اللجنة على أساس الاجماع ولكن المجلس سيد أمر، الآن تعرض للتصويت وقلت في المادة الأولى أن فيها الإجماع، وقلت اعتبر أنه من المادة 2 الى المادة 100 بالإجماع وصوت وتم التصويت، وقلتم أثناء التصويت كاين شاهد يمكن لنا ارجعو لو قلتم على المشروع برمته، وكان الاجماع وذكرتم التحفظ في ذلك الوقت قال الاخ المحترم السيد الادريسي أنه هناك تحفظ وسجلتم هذا التحفظ وانتهينا ولا نتقلتم؟ فإذا كانت هذه عملية مرت والتصويت مر فإذا أردتم أن نعود فربما أننا سنخلق أن هناك سوابق، سابقة أننا نتراجع عن التصويت تم واحترام رأي اديال الاخوان التحفظ راه قيل أنه في المادة 16، 18 في المادة 76 مسجل في المحضر وذكر تموها وانتهى الامر والتسجيل شاهد على ذلك فراه قيل من طرف السيد الرئيس، المشروع برمته وصوتنا فاللي ارجعنا اعتقد أننا سنخلق واحد السابقة شكرا السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس:**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري.

* **السيد المستشار محمد الجوهري:**

إخواني أولا لم يسجل أي تحفظ في الوقت المناسب، اطلاقا سجل تحفظ، تحفظات للمستشار المحترم، السي المعتصم في اللجنة بمناسبة دراسة ومناقشة فقرة تخص حقوق الطلبة والمتعلقة خصوصا بكلمة مبدأ القروض بشروط تفضيلية مع علاقة مع مؤسسات مالية وناقشنا مطولا الاخ السي المعتصم في هذه المسألة وناقشنا الحكومة على أمل أن تحذف هذه الفقرة، ولما تبين أن الحكومة تتمسك بهذه الفقرة واقترحنا كمعارضة صيغة بديلة وسميناها استدانة وبعد ذلك لم يقبل الاخ المعتصم، فاعتبرنا المسألة مبدئية وسجلناحتى الاقتراحات وأبقت اللجنة على تحفظين فقط للسيد المعتصم وسجل بالتقرير ولذلك احنا كنتأسفوا كنا ابغينا التقرير ايتقرأ عندما مرت العملية مع عملية الانتخاب هنا عملية التصويت لم يسجل أي تحفظ إلا من قبلكم السيد الرئيس، ووقع لكم خلط بين التحفظ الذي ربما يقصده، يقصده الفريق الكنفدرالي والتحفظ المسجل بالمحضر فالتحفظ الموجود بالمحضر ليس هو

التحفظ عن الفريق الكنفدرالي، الفريق الكنفدرالي شارك مع اللجينة المصغرة بالتصويت وناقش جميع التعديلات وجميع المواد وتوصلنا مع تنازلنا كمعارضة، وتنازلهم أيضا وتناول حق الأغلبية كل واحد اتنازل على بعض المقتضيات وقلنا بأنه حان الوقت لأن نصل الى وفاق في أمر معهم دون مزايدات سياسية، فطرحنا المزايدات السياسية، وطرحنا المطالب النقابيّة جانبا، وتوصلنا إلى شيء فرحنا بأن نصل بهذا الشكل الى هذا المجلس الآن وقد تمت عملية التصويت فإما أن يقول السيد الرئيس أن العملية تمت وفقا للقانون أو أن يقول أن العملية لم تتم وأنه شابه خلل، لنمر إلى المرحلة الموالية، شكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

نعطيكم الكلمة غير بالنسبة للرئاسة، الوثيقة الأساسية هو تقرير اللجنة هذي هي الوثيقة، اذا وقع خلط في ذهني فمصدره هو تقرير اللجنة، اللجنة، التقرير أمامكم غدي اتلحظوا بأن اللجنة صادقت بالإجماع مع تحفظ أحد السادة المستشارين أعضاء اللجنة على المادتين 18 و76، هاذ الكلمة للمستشار السيد عمر الادريسي.

* **السيد المستشار عمر الادريسي :**

... في الحقيقة هو جاء على لسانكم السيد الرئيس، الكلام اللي قلتو واقع واللي قالو دبا السي الجوهري، كنا في اللجنة وكان وكان متفقين، ماكينش لبس لكن بالله عليكم، واش الاجتماع اديال اللجنة والتصويت داخل اللجنة هو كتاب منزل، علاش انجيو هذه الجلسة العامة... أنا من حقي كفريق أن أخذ موقف اللي راه مناسب في آخر لحظة الآن السيد الرئيس مع اللبس الواقع قال أنا سجلت التحفظ اديالكم وادوز الى التصويت وماغديش اتلاحو على بعضياتنا واستسمح العبارة، أخلاقيا كتخلي رجل يكمل اكلامو زاد استرسل في كلامو قال أمر وقال أنتقل، درت نقطة نظام أن أقول الان لا مكندروش البوليميك، مابغيتش الديرو البوليميك وكنعرفوا انديروها، وماكندير البوليميك مع حد ومواقفنا ثابتة كما كانت دائما ثابتة لهذا أنا كنقول من حقنا. محناش ضد المشروع برمته، أغلبية الكبيرة في المشروع نحن معها لانها جات في إطار التوافق وفي إطار قناعته حصلت وتم الاتفاق حولها، لكن في نظرنا بعض الأشياء اللي كانشفوها جوهرية ومهمة من حقي أن لا أساهم في التصويت عليها لهذا قلنا السيد الرئيس، لأنه كاين ثلاثة اديال الفصول أو أربعة علي أننا مابغيناش نصوتو عليهم مامقتنعينش بهم اللي تيطرح المشروع برمته احنا عارفينو دايز لاهماكنفهموش، وعارفين كاين الامكانية لتمريروا ولكن قلنا نسجلوا تحفظ عاد نسجلوا الامتناع عن التصويت فيما يتعلق بالمشروع برمته، واش باغيين اديروا الإجماع بزز منا.

وغاقلوها ليينا ولكن انزعجوا، ولكن كيظهر أنه هناك جهات متعددة الفريق الكنفدرالي يزعجها وغذي اتجي من بعد وغدي نفهمو علاش، الى كنا ازعجوكم قولوها، انساحبوا شكرا، السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :**

طيب لابد من الخروج من المأزق، اذا كان هنالك مأزق في الحقيقة عملية التصويت تمت، ولكن بدون اللجوء الى عملية الإحصاء، من جهة أخرى فريق محترم يطالب بتسجيل امتناعه عن التصويت فهل يمكن اللجوء الى حل توفيقي تجنبا لاعادة عملية التصويت لان حقيقة في مجلس محترم اعادة عملية التصويت هذا شيء غير مقبول نقولوا بأن المجلس صادق على المشروع القانون مع اقتناع الفريق المنفدرالي، مع امتناع الفريق الكنفدرالي، هذا اقتراح الله اجزيكم نوفقو بين المتناقضات المجلس صادق صافي، صافي والمشروع غدي اتحال هذا العشية على مجلس النواب، صادق، ولكن نظرا لإلحاح فريق محترم نسجلوا بأنه امتنع عن التصويت هاذي هي الديمقراطية، ماكاين... الله ايجازيكم... اطلب منكم أن نوافق علي هذا الاقتراح ونعطي الكلمة للسيد الوزير.

الكلمة للمستشار، السيد رحو الهيلع.

* **السيد المستشار رحو الهيلع:**

شكرا السيد الرئيس، أنا غي ابغيت نذكر بأن التصويت قانون فردي وليس جماعي شكرا.

* **السيد الرئيس :**

عفوا، عفوا.

* **السيد المستشار رحو الهيلع :**

أريد أن اذكر السيد الرئيس، فقط بأن التصويت هو فردي وليس جماعي تاشي واحد ماكينوب علي التصويت على الاخرين، واستسمح الأخ أنا ماتندخلش في ذيك لابوليميك، انا غي باش المسائل تمر بطريقة قانونية.

* **السيد الرئيس:**

أرى عدة تدخلات، السيد أحمد القادري، سي عبد الله الشرقاوي، سي المعطي بن قدور، تفضلوا.

* **السيد المستشار:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع أتدخل في إطار نقطة نظام لانه السيد الرئيس، اذا كنتم تعلنون أن المجلس صوت على المشروع مع امتناع فريق، راه هذا التصويت مغادي يكون شاي قانوني، راه يمكن المجلس الدستوري يعتبروا ما كينش ، ولهذا إما هناك تصويت بالإجماع ، تيعبر عليه المجلس ، ما تنحسبش عدد المصوتين ، والى كان الامتناع ، تيتخلط العد والإحصاء نتاع الأصوات، ولكن اللي حسب اللي فهمت السيد الرئيس ، أنكم بغيتوا تشيروا ماشي للامتناع، ولكن عدم المشاركة، الى كانت عدم المشاركة في التصويت، كيمكن ينص عليها يحطها ملاحظة في المحظر لأنه ايه ، ولكن غير هذا راه مايمكنشاي نمشيوا لشي قاعدة أخرى و غير القواعد القانونية.

* **السيد الرئيس :**

شكرا ، أعتذر على الإخوان اللي طالبين الكلمة ، لابأس أن نتوقف خمس دقائق، للاستشارة مع الإخوة رؤساء الفرق، لخمس دقائق .

السي عبد الله الشرقاوي، واحد الدقيقة عفاك من فضلكم.

* **المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

كنعتقد أنا هذ القضية، لا تحتاج إلى هذ النقاش كلوا، فريق أراد أن يسجل امتناعه عن التصويت، يسجل وندوزوا ، أكثر من مرة كاين فرق د المعارضة، تسجل اعتراضها على قانون ما، ولهذا أنا ما كنشوف أنا هذ خمسة الدقائق وهذ النقاش ، الاقتراح اللي كولتوا صوت عليه بجميع الفرق، مع امتناع الفريق الكونفدرالي ، وندوزوا للنقطة الثانية.

* **السيد الرئيس :**

هذا هو الاقتراح اللي تقدمت به ، أرجو المجلس الموقر، أن يوافق عليه، وننتقل إلى المشروع الموالي.

إذن صادق المجلس، على المشروع مع تسجيل امتناع الفريق الكونفدرالي.

الكلمة للسيد، نقطة نظام للسيد الوزير،

شوف، أه، أه، وبلاتي، نعطيوا الكلمة للسيد الوزير، ومن بعد لابد من التوقف خمس دقائق،

* **السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:**

السيد الرئيس، غي ابغينا، أفعال العقلاء تصان عن العبث، احنايا اخصنا انعملوا المسائل ديالنا، بكفية قانونية، بحيث الكيفية كيفما قلت للتصويت، احنا تعرفنا عليها جميعا، ولكن الى كان واحد الفريق ، اللي هو كينازع في عملية التصويت ، وقبل المجلس على

أننا نعودوا التصويت، نعودوه ولكن يكون بالإحصاء ، ما يمكنش تقولوا بأنه فريق امتنع، شحال العدد ديالوا ، يمكن يكون يعني بحيث المجلس الدستوري، هذ القضية ما غيقبلهاش ، لابد من تبيان عدد لأن التصويت، السيد الرئيس ، ما تيكونش التصويت ديال الفرق، تيكون التصويت ديال المستشارين، كل مستشار على حدة، إذن واحد العدد ديال المستشارين اللي غادو يكونوا امتنعوا وغادي يتسجلوا، هذا هو، ولهذا كنطب السيد الرئيس، إذا كان يمكن الإخوان في المجلس ، قبلوا على أننا نعوضوا التصويت، يعني من جديد، باش يبان الموقف ديال كل فريق، غادي يكون أفضل وغادي نكونوا مشينا الأمور ديالنا بكيفية قانونية، شكرا،

* **السيد الرئيس :**

أعتقد ، أعتقد بأننا في استطاعتنا أن نصل إلى حل يرضي الجميع، يكفي أن نتوقف خمس دقائق، وأدعو السادة رؤساء الفرق، أن يلتحقوا بمكتب مع السيدين الوزيرين، خمس دقائق من فضلكم،

بعد اجتماع مطول، مع السادة رؤساء الفرق، يتجلى بأن الأغلبية الساحقة، والسادة رؤساء الفرق، عبروا عن عدم استعدادهم للتراجع عن عملية التصويت، ولكن يبقى لكل فريق كامل الصلاحية في التعبير، عن موقفه الذي بسجل في نطاق هذه الجلسة العلنية، ولهذا المجال مفتوح، من طبيعة الحال في الحدود الزمنية التي ينص عليها القانون الداخلي، أطلب أن لا يتجاوز التدخل ، ثلاث دقائق ، مع العلم أن السيد الوزير منذ البداية عبر عن رغبته في التدخل ، في نهاية هذه الجلسة، أطرح السؤال الأخ رئيس الفريق الكونفدرالي، تفضلوا .

* **السيد المستشار عمر الادريسي:**

شكرا السيد الرئيس،

السي عمر الإدريسي، باسم الفريق الكونفدرالي ، أسجل مرة أخرى ، على أن من حقنا أن نصوت حسب قناعتنا، ولن نسمح لأي كان ، أن يفرض علينا رأيه، كان من هذ الجهة أو تلك، لأن قناعتنا نمارسها في إطار ديمقراطي، نحن نعرف كما يعرف الخاص والعام أن التصويت، فيه ثلاثة الجماعات ، جماعة ... نحن نقولها بصوت عالي، نمتنع عن التصويت على المشروع برمته، وشكرا.

شكرا للسيد المستشار، رئيس الفريق الكونفدرالي هل من تدخل آخر؟

الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري، رئيس فريق الأصالة المغربية.

* **السيد المستشار محمد الجوهري :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس ،

السيد الوزير ،

إخواني الأعزاء،

منذ البداية، منذ افتتاح الدورة الإستثنائية، ونحن واعون بأسباب قرار يعني تقريرها في هذه الظروف، نحن واعون ومجندون كمعارضة، مجندون من أجل النصوص التي أدرجت في هذه الدورة، ونعلم جيدا أن هذه النصوص تهم المنظومة التعليمية، منذ البداية كذلك في اللجنة عبرنا عن استعدادنا وعن أملنا بل وطموحنا من أجل صياغة، صياغة قانون يحضى بالإجماع، قانون يتخطى كل العوائق، قانون من أجل قرن آخر، قانون ونعلم أنه قد فشلت محاولات لمدة ثلاثين سنة، من أجل إيجاد مخرج للمسألة التعليمية ببلادنا، فلذلك يمكن أن نقول بأنه تحركنا من موقعنا كمعارضة للإلتحاق أو بالإقتراب من الأغلبية، ونحن شاكرون للحكومة وشاكرون كذلك للأغلبية تفهمها لموقفنا، وسرنا في هذا الاتجاه، وطبعا اتجاه التوافق واتجاه التراضي ودائما اتجاه التنازلات والتفاهم ومقارنة المصالح ببعضها، المصلحة العامة واستحضار الاولويات وإعداد المناخ الملائم، المناخ الملائم لكل تلاعم ولكل اتفاق ولكل إجماع، والحمد لله ادنى المساطر التي سرنا عليها والإجراءات التي قمنا بها قد أتت، قد أتت أكلها، نحن في فرق المعارضة لا نتفق كل الاتفاق أو كما يقال مية بالمية لا مع الميثاق ولا مع جاء في

النص، لكن نعتبر أن ماتوصلنا إليه هو الحد الادنى في هذه المرحلة، ونعلم أن بلدنا محتاجة الى كل شيء محتاجة حتى إلى هذا الاتفاق من هذا النوع وفي هذا الشكل ، ولذلك لن أضيف أكثر فقد قدمنا تعديلات وتعديلات مهمة جدا مع ذلك يعني تنازلنا عنها لا نقول تنازلنا بل استطعنا أن نحصل على صياغة مشتركة للجميع ومن الجميع من أجل مصلحة الجميع، وشكرا.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار هل من تدخل آخر؟.

الكلمة للمستشار السيد الحاج المعطي بن قدور

رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

* **السيد المستشار المعطي بن قدور:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المشتشارين،

نكون بتصويتنا على المشروع من أهم المشاريع في تنظيم التعليم العالي، قد وضعنا أساس مهم للتعليم العالي بشقيه العام والخاص، ولكن استمدنا تأييدنا لهذا المشروع من اعتماد الميثاق من طرف ملكين، المغفور له الحسن الثاني طيب الله تراه والمنصور بالله محمد السادس، كنا في فرقنا وكنا نحن في التجمع دائما نطالب بميثاق للتعليم وإصلاح التعليم بأجمعه، واليوم نشعر أننا وضعنا هذه اللبنة، وأننا إنشاء الله سنتابع دراسة المشاريع الأخرى التي هي بالتعليم الأساسي الأولي والأساسي، وكل أطره منه كذلك التكوين المهني، اليوم

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

لنا الشرف أننا بفضل تفهم للغاية المقصودة من هذا الإصلاح، أن فرق المجلس واكبت، ناقشت واقترحت وعدلت، والحكومة تفهمت واستجابت، ونشكر للحكومة استجابتها وليونها لتقبل كل التعديلات التي تقدمت بها الفرق، أهم التعديلات وكذلك نشكر للفرق المعارضة لكونها أبدت الليونة والتفهم والتوافق من أجل مشروع مهم كهذا، وبتصويتنا كما هو مسجل بالإجماع هذه مفخرة لمؤسستنا لأنها تريد أن تسعى للصالح العام وللبناء العام، وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا، شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، عفوا السيد الوزير، نقطة نظام، الكلمة للسي عمر الادريسي المستشار المحترم.

السيد المستشار عمر الادريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، اختي المستشارة،

إذا كان الأن الكلمة اللي غتعطيوها للسيد الوزير على أساس أنه يعقب عن تدخلات، فنحن نعلن من هذه المنصة أننا كفريق كونفدرالي كانت لنا رغبة أكيدة في التوفق في الوصول الى الإجماع حول هذا المشروع، عملنا كل ما بوسعنا لكن مع كامل الأسف، نحن مقتنعون الآن أن هناك من يزعجه الصوت الكونفدرالي والموقف الكنفدرالي، لذلك اذا لم يؤخد موقفا وتصويتنا مأخد الجد، لأننا رغم أن القوانين التي هي بين يدينا وخاصة القانون هذا الذي نحن بصدده، هو بعيد كل البعد عن الروح ديال الميثاق الوطني حول إصلاح التعليم اللي ساهمت فيه كمركزية بجدية، حيث أن كانت لنا فيه مواقف متقدمة ومتطورة، حضيت حتى بتزكية المغفور له صاحب الجلالة الحسن الثاني رحمه الله، تمت تزكيتها كذلك حتى من طرف العاهل المغربي صاحب الجلالة محمد السادس، اذن نحن وطنيون غيورون على بلادنا وعلى مصلحة البلاد، لذلك إذا استمر النقاش على ما هو عليه، فنحن كفريق نعلن انسحابنا من هذه الجلسة وشكرا السيد الرئيس. ونعلن انسحاب احتجاجي.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير،

السيد الوزير:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس،

السيدة ، السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أعبر في بداية هذا اللقاء، عن الشرف الكبير الذي اشعر به الآن بعد مناقشتكم ودراستكم لمشروع القانون المتعلق بتنظيم التعليم العالي، كما وافقتم عليه وفي الحقيقة هذا شرف كبير لنا أجمعين، حيث أنه موعد مع التاريخ لكوننا نتدارس أو تدارسنا مشروع قانون يخص:

أولا: وقبل كل شيء تكوين الإنسان المغربي إنسان المستقبل القادر على رفع التحديات وعلى تنمية هذا البلد العزيز علينا أجمعين وإنه لشرف كبير وأيضا مسؤولية كبيرة نتحملها كلنا اليوم لوضع الأسس الصحيحة لإنطلاقة ناجحة وفاعلة لمنظومة تعليمنا العالي، وإني على يقين أنه بتعاوننا وكما برهنتم على ذلك خلال كل الإجتماعات سواء على مستوى اللجن أو الإجتماعات الثنائية، أننا سنربح الرهان وسنكون بإذن الله عند حسن ظن قائد البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

حضرات السيدة والسادة ،

لا تخفى عليكم أهمية قطاع التعليم العالي، وتعلمون جميعا الدور الكبير الذي لعبته الجامعة ومؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في مغربة الإدارة وإعداد الأطر اللازمة والكفاءات الضرورية منذ حصول المغرب على استقلاله، وبذلك تكون الجامعة قد أدت مهمتها على الوجه المطلوب، غير أن تحديات العولمة وحتميات اقتصاد السوق والتحولات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من الصعب جدا مسايرتها إلا إذا تم إعادة النظر في كل المنظومة التعليمية، فالوضع الراهن لا يسمح لنا بالتردد والتقاعس في أخذ المبادرات لمعالجة كل القضايا المرتبطة بهذا الموضوع، وإلا زادت الهوة بين أهداف الجامعة بأوضاعها الراهنة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، فالجامعة لم تعد مجالا للمعرفة فقط، بل أصبحت إطارا للتكوين اكثر منه للمعرفة المجردة، وإن كانت هذه الأخيرة ستظل بالطبع أمرا ضروريا بالرغم من كل شيء، وعلى عاتق الجامعة أن يقع تكوين وتأهيل الثروة البشرية، التي تتوفر عليها بلادنا والتي تعتبر بحق العامل الحاسم في عملية التنمية المنشودة لضمان المستقبل المشرق الذي يتطلع إليه الشعب المغربي بقيادة رائد الأمة جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره،

حضرات السيدات والسادة،

نستحضر خطاب العرش لسنة **1999** للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، حيث أعلن رحمة الله عليه عن تشكيل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وأسند رئاستها إلى مستشاره، وعين أعضائها الممثلين لكل الفعاليات السياسية والنقابية والعلمية والاقتصادية والإجتماعية لدراسة إصلاح المنظومة التربوية بكل أسلاكها وأشكالها ومستوياتها، ابتداءا من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم العالي، فقد باشرت هذه اللجنة أعمالها التي توجت بصياغتها لمشروع ميثاق وطني للتربية والتكوين، والذي عرض على أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي أعطى موافقته السامية عليه يوم الجمعة **8** أكتوبر **1999**، وحتى أكون وافيا للمنهجية المتبعة، وعكس ما جاء في بعض التدخلات، فلا بد للإشارة على أنه لهذه الغاية، كون السيد الوزير الأول لجنة وزارية، شارك في أشغالها السيد رئيس اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، علمت تحت إشرافه على تحضير جملة من مشاريع القوانين، مستعينة في ذلك في لجنة تقنية مكونة من مصالح الأمانة العامة للحكومة، والأطر التقنية من مختلف الوزارات المعنية وهذه اللجنة بدأت عملها يوم **2** نونبر **1999** حيث بدأ وللمرة الأولى في

إنجاز مشاريع القوانين مطابقة لميثاق التربية والتكوين، ولم تكن هذه المشاريع جاهزة من قبل، وبخصوص وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، فقد نظمت سلسلة من اللقاءات التوضيحية والتحسيسية لمشروع القانون لفائدة جميع الفاعلين في قطاع التعليم العالي، منهم السادة عمداء الجامعات ورؤساء المؤسسات الجامعية ورؤساء الشعب والأساتذة الباحثون، كما عقدت عدة جلسات عمل مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، وكان الهدف من وراء كل هذه اللقاءات تقديم التصور العام لمضمون المشروع العام الذي صادقتم عليه، وتبيات الغايات المتوخات منه، وفتح الحوار بشأنه لإغنائه بملاحظات واقتراحات كل الفاعلين التي اتخذت بعين الاعتبار للمشروع الذي طرح على أنظاركم وعلى أنظار مجلسكم الموقر.

يمكن تلخيص هذا المشروع في بعض الأهداف منها:

- ـ مواصلة الحفاظ على قيمنا الإسلامية وهويتنا الثقافية والتاريخية.
- ـ الحرص على تعزيز اللغة العربية ،وتنويع اللغات وتقويتها خاصة منها لغة تعليم العلوم والتكنولوجيا، وكذا إحداث بعض المراكز تعنى بالدراسة والبحث في المجال اللغوي والثقافي الامازيغي والعمل على تطويره.
- ـ إعادة النظر في مهام التعليم العالي والبحث العلمي وأهدافه على ضوء التوجهات والاختيارات الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهنا أريد أن أؤكد على أن جل الفقرات هذا القانون الذي صادقتهم عليه، قد اتخذت حرفيا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبذلك تكون قد تجاوبت الجواب التام مع هذا الميثاق للتربية والتكوين، وأخذت بفكره وفلسفته وعقليته.

بخصوص التنظيم والتسيير، هذا القانون مكن من هيكلة الجامعة وتحقيق استقلاليتها في الميادين البيداغوجية والإدارية والمالية، لا مركزية واسعة في التسيير والتكوين إشراك الأساتذة والإداريين والطلبة في تسيير وتدبير المؤسسات التي ينتمون إليها، اعتماد وتكريس تقييم مؤسسات التعليم العالي، إعادة النظر في الهيكلة العامة للتكوين الجامعي، إعادة النظر في منظومة التكوين وتوفير كل التدابير الموازية للإصلاح.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نرمي من وراء هيكلة الجامعة إلى تعزيز اللامركزية والاستقلالية الجامعية، واستقلال الجامعة استقلالا إداريا وماليا وبيداغوجيا من أجل تفعيل دورها الجهوي والوطني، وانفتاحها على محيطها في إطارشراكة فاعلة فترسيخ استقلالية الجامعة أصبح أمرا ملحا، وأداة أساسية للتسيير المحكم لتمكينها من آتخاذ كل المبادرات والقرارات بسرعة، وستمكن هذه الاستقلالية الجامعة من تدبير شؤونها مباشرة مما سيسمح لها بعقلنة وترشيد الموارد البشرية والمادية من تجهيزات وقاعات والاستفادة أكثر من الكفاءات والمهارات العامة بها.

إن اعتماد كل تكوين سيكون رهينا لمدى استجابته لعملية تقييم تنبني على معايير بيداغوجية صرفة متعارف عليها وطنيا، ومسايرة بالمعايير الدولية، وفي هذا الصدد ستعرض على أنظاركم أو سيعرض على أنظاركم مشروع القانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية للتقييم والتوجيه. كما أن أسلوب استقلالية الجامعة سيبقى مقيدا بهذا التقييم الذي يعتبر مراقبة اكاديمية تهدف الى ترسيخ ثقافة التقييم واعتماد مفهوم الجودة في منظومة التكوين بناءا على نظام تعاقدي يقوم علي مبدأ الأخذ والعطاء.

أما بخصوص مؤسسات التعليم العالي غيرالتابعة للجامعات والمنتمية إلى مختلف الوزارات أوالخاضعة لوصايتها، فإن هذا المشروع يمكنها من الاحتفاظ باستقلاليتها الإدارية والمالية والبيداغوجية، ومن الاطلاع بمهمة التكوين الأساسي والتكوين المستمر، والبحث العلمي والتكنولوجي، ونشر المعرفة في الميدان الذي تتولى التكوين فيه، و من إحداث شهادات خاصة بها، لاسيما في مجال التكوين المستمر، ويمكن النص الحالي مؤسسات تكوين

الأطر من خلق أقطاب الامتياز المتعددة التقنيات بتضافر جهود هذه المؤسسات ارتكازا على مستوى تنسيق جيد وعالي فيما بينها ومن خلق جسور فيما بينها وبين المؤسسات الجامعية، كما أن هذا المشروع أولى حيزا مهما واهتماما كبيرا بالتعليم العالي الخاص ويعمل على تشجيع انتشاره والدفع به الى تحسين مستواه وتنميته.

كما أن هذا المشروع أولى اهتماما خاصا بالظروف الاجتماعية للطلبة من نظام تغطية صحية وتأمين على المرض، وفي هذا المجال كذلك سنتقدم لكم بمشروع حول التغطية الصحية والتأمين عن المرض للطلبة، ومنح لفائدة المستحقين والمعوزين منهم المنح حسب ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وينص كذلك المشروع على تشجيعات الجبائية المختلفة المخولة للقطاع برمته، والتي ستحددها القوانين المالية في حينها وتتعلق بالمستثمرين في المجالات الأحياء والمطاعم الجامعية ومؤسسات التعليم العالي الخاص وكذا بآباء وأولياء الطلبة والمحسنين. كما أنه سيعرض على أنظاركم في وقت لاحق مشروع قانون لإنشاء مكتب وطني للأعمال الاجتماعية والثقافية الجامعية على شكل مؤسسة عمومية تحكمها مقتضيات القانون الخاص إضافة إلى إحداث مؤسسات جهوية للأعمال الاجتماعية والثقافية الجامعية، التي ستتولى تدبير شؤون الطلبة في مجال الإيواء والطعام والأحياء الجامعية، وبذلك نكون هنا كذلك استجبنا للظرفية الحالية فيما يخص الأحياء الجامعية.

حضرات السيدة والسادة،

إن ما توصلنا إليه جميعا، هو ما في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 8 أكتوبر 1999حيث أن ما توصل إليه الميثاق يعبر عن ما نبتغي الكلام لصاحب الجلالة «يعبر عن ما نبتغي من تعليم مندمج على محيط منفتح على العصر دون تنكر لمقدساتنا الدينية ومقوماتنا الحضارية وهويتنا المغربية بشتى روافدها» انتهى كلام صاحب الجلالة.

أود في آخر هذه الكلمة أن أشير لما قامت به اللجنة ومجلسكم الموقر ومن كل روح التفهم والانسجام وكل التعامل مع هذه الإشكالية إشكالية التعليم، وأعتبر شخصيا أن العمل داخل مؤسستكم ومع لجنكم يمكن أن يعتبر نموذجا يحتدى به في كل تعامل في كل ما هو بالصالح العام، وصالح الدولة المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك سيدي محمد نصره الله وأيده، ومرة أخرى شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مشاركته القيمة في هذه المناقشة، بعد أن صادق المجلس على المشروع الأول حول تنظيم التعليم العالي، ننتقل إلى المشروع الثاني المتعلق بإنشاءأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات وأعطي الكلمة للمستشار الوحيد المسجل في اللائحة وهو المستشار السيد عقا الغازي عن فرق المعارضة فليتفضل.

* **السيد المستشار عقا الغازي:**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة قانون رقم 11/00 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-364 الصادر في 16 من ربيع الأول 1414 موافق 16 أكتوبر 1993 بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، في البداية لابد من الإشارة الي أن هذا المشروع قد جاء فقط بتغييرات طفيفة طالت بعض المواد الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بإنشاء اكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، هذه التغييرات التي تدخل في إطار إصلاحات الكبرى والتوجهات العامة المنتظمة بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تم إعداده من طرف اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، والتي أعلن عن تشكيلها جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، بمناسبة عيد العرش لسنة 1999 وبارك اشغالها جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة 8 أكتوبر 1999 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية للبرلمان.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

اختي، إخواني المستشارين،

إن المهام المنوطة بمؤسسة الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، هي مهام ذات أهمية بالغة، نظرا لارتباطها الوثيق بالبحث العلمي والتقني الذي من أهدافه الرئيسية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكوين المواطن المغربي حسب مواصفة تستجيب للشروط التنمية الوطنية القابلة للإندماج في إطار العولمة والشراكة مع أوربا في إطار الإعلام والمعلومية، ووسائل الاتصال دون تفريط في الجانب الأصيل لشخصية المغربية والهوية الوطنية الذين يتمحوران حول المقدسات والثوابت الوطنية المتمثلة أساسا في قيمنا الإسلامي والحضاري وفي لغتنا الوطنية وفي التشبث بالعرش والملكة الدستورية والنهج الديمقراطي والحرية الفردية والعامة، في إطار دولة الحق والقانون، وداخل التراب الوطني الذي لا يقبل أية تجزئة، إننا ونحن نناقش هذا المشروع قانون، نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء تعطيل مشروع مؤسسة الحسن الثاني للعلوم والتقنيات في عملها خصوصا وأن أهدافها واختصاصاتها واضحة لا تقبل للتأخير، سيما وأنها تتعلق بمجال حيوي يرمي أساسا الى النهوض بالبحث العلمي والتقني وتنمية وتمويل وتقييم برامج وإدماجه في المحيط الاقتصادي والإجتماعي الوطني والدولي، وتحديد سياسته الوطنية في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ووضع الأولويات الكبرى في هذا المجال وتطوير مشاريع البحث بشكل عام، كما أننا لا نترك الفرصة تفوت دون أن ننتبه بأن كل التأخير في هذا المجال لا يعتبر إلا مضيعا للوقت الذي لا يرحم المترددين عن ولوج أبواب الإصلاح والاهتمامات بمختلف الجوانب التأطيرية والمادية للأساتذة الجامعيين والباحثين وإيلاء البحث البحث العلمي أهمية مستحقة، التي تجعله يساهم إسهاما فعالا في رفع التحديات التي على المغرب أن يواجهها في مجال النمو والمنافسة الاقتصاديين وفي مجال التسيير المعقلن للموارد الطبيعية والتنمية الإجتماعية.

وختاما نود مباركة الإجراءات والتدابير التي أتى بها هذا المشروع حتى تتمكن هذه المؤسسة من التفعيل والتنشيط والمساهمة في الركب الحضري والثقافي والعلمي ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشارعلى مستوى لجنة التعليم، تمت المصادقة على هذا المشروع بالإجماع، وبطبيعة الحال من المنتظر أن يتجلى نفس الإجماع داخل الجمع العام.

أعرض **المادة الأولى** على المجلس.

الموافقون؟

صادق المجلس المجلس بالإجماع على المادة الأولى.

المادة الثانية :

صادق المجلس بالإجماع

المشروع برمته:

صادق المجلس بالإجماع على المشروع المتعلق بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، هل السيد الوزير يرغب في تناول الكلمة؟ الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير:**

شكرا السيد الرئيس،

.....وللجنة التي دارست هذا المشروع، والتي هنا كذلك ابانت عن توافق وإجماع مكن من الوصول إلى الصيغة النهائية لهذا المشروع القانوني، كما أنه أود بهذه المناسبة، أن أؤكد على أن إرادة ورغبة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وإرادة ورغبة جلالة الملك سيدي محمد السادس نصره الله وأيده، هي إخراج هذه الاكاديمية للوجود وسنعمل جاهدين بتعاون مع كل الفعاليات حتى تصبح هذه الاكاديمية قائمة الذات في أقرب الآجال إنشاء الله وبإذن الله شكرا سيدي الرئيس.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل للمشروع الثالث والأخير والمتعلق بتأسيس المجموعات ذات النفع العام، المناقشة العامة باسم فريق الأغلبية المستشار السيد عبد الإلاه الصوادقة.

لا يوجد بالقاعة.

باسم فرق المعارضة المستشار السيد أحمد البنا اتفضلوا.

* **السيد المستشار أحمد البنا:**

شكرا سيدي الرئيس ،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة، بشأن مشروع قانون **08/00** المتعلق بتأسيس المجموعات ذات النفع العام.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بهذه المبادرة الطيبة التي تشكل لبنة إضافية تهدف الى تقوية صرح التعاون المثمر بين القطاع العام وباقي الفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين في ميدان التعليم والتكوين والتطوير التكنولوجي والذي تعاني فيه بلادنا نقصا وخصاصا مهولين، وإذا كان الجميع يرى ضرورة التعجيل بإصلاح التنظيم التعليمي، جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين بمبادرة سامية من صاحب الجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، في صيغته التوافقية التي تترجم الطموح وتطلعات أمة بأكملها، وبعد المباركة السامية لصاحب الجلالة الملك سيدي محمد السادس نصره الله، تمت ترجمة مضامينه إلى عدة مشاريع قوانين والتي نحن بصدد مناقشتها ودراستها، فمن المرتكزات الثابتة الواردة في القسم الأول الخاص بالمبادئ الأساسية لميثاق التربية والتكوين، النقطة الخامسة التي تقول: يروم نظام التربية والتكوين الرقي بالبلاد إلى مستوى امتلاك ناصية العلوم والتكنولوجية المتقدمة والإسهام في تطويرها، بما يعزز قدرة المغرب التنافسية، ونموه الاقتصادي والإجتماعي والإنساني في عهد يطبعه الانفتاح على العالم، وبخصوص الجامعة جاء ضمن الغايات الكبرى أنها مؤسسة منفتحة ومرصدا للتقدم العلمي والتقني وقاطرة للتنمية بإسهامها بالبحوث الأساسية المتقدمة، يأتي هذا القانون إذن ليعكس بشكل جلي الرغبة الأكيدة في ترجمة تلك الأهداف على أرض الواقع من خلال مد الجسور بين الجامعة وباقي المؤسسات العمومية من جهة، والمؤسسات الأخرى من جهة ثانية، ومن خلال صنع إطار واضح سيشكل حافز لابراز العديد من الانشطة في هذا الميدان التي كانت تقتصر من قبل على مبادرات فردية، مافتئت تتحول الى مغامرات تنتهي في معظمها دون الوصول إلى الغايات المرجوة، مع ما يترتب على ذلك من ضياع جهود بشرية وإمكانيات مادية كبيرة دون إغفال الإحباط النفسي للغيورين والمؤهلين الراغبين في الرقي بهذا القطاع.

ولا أحد منا يجهل ما لتفويت هذه الفرص من نتائج وخيمة على التطور الاقتصادي والإجتماعي في الأمدين القصير والطويل.

ويأتي هذا القانون كذلك بعد اتخاذ العديد من الإجراءات التي يبقى مفعولها وأثارها محدودا كالسماح للمقاولات بتوظيف خمس أرباحها الخاضعة للضريبة للبحث التنموي، وكذا إعداد البرامج الموضوعات لتدعيم البحث العلمي وغيرهما فالحاجة كانت ماسة لوضع إطار قانوني متكامل ومنسجم، وهذا ماكنا ننتظره من هذا المشروع، وانطلاقا من قناعتنا والتي تتمثل في ضرورة خلق شراكة مثمرة بين الفاعلين العموميين، والخواص في ميادين التعليم والتكوين والبحث والتطوير التكنولوجي، رأينا ضرورة خلق نوع من التوازن وهذا شيء ضروري وواجب بين مكونات المجموعات ذات النفع العام، وأن لا نتحكم في المؤسسات العمومية في أنشطتها ومصيره،ا مما قد يخلق إحباطا وفتورا لدى الفاعلين الخواص، وهم طرف رئيسي لإنجاح نشاط تلك المجموعات ومن أجل ذلك تقدمنا بتعديلات وجيهة صبت في معضمها في عدم تقييد روح المبادرة لدى اعضاء المجموعة ذات النفع العام، وخلق نوع من التوازن في ممارسة مهامهم داخله، غايتنا في ذلك رفع الغموض والإلتباس الذي ميز بعض مواد المشروع، وكذا رفع الحيف عن المؤسسات

الغير العمومية التي لم تكن تتمتع إلا بصلاحيات محدودة في المشروع الأصلي، وهذا لا يساير بالطبع الدور الذي أصبح منوطا بالمقاولات في زمن كثر فيه الحديث عن تأهيل المقاولة، والذي برأينا لن يكتمل إلا بالتركيز على الرفع من الإنتاجية والجودة لمجارة ومنافسة المقاولة الأجنبية في أفق تحرير الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

كلنا نعلم أن تحسين الجودة من أهم عناصر تأهيل المقاولة، ورغم وعي الفاعلين الاقتصاديين بذلك نرى أن الربط بين تحسين الجودة والبحث العلمي، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات المقاولة المغربية لم يلقى بعد الاهتمام اللازم وحظه الكافي في مختلف التظاهرات، وخير دليل على ذلك أشغال الملتقى الوطني الثاني للجودة الذي ينظم حاليا تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والغرف التجارية، التي لم تسلط الضوء بالشكل الكافي على هذا الموضوع، فالتركيز على البحث العلمي عامة والبحث التطبيقي خاصة، سيجعلنا نأمل تكثيف وتضافر جهود المؤسسات العمومية وغير العمومية في إطار شراكة تتحدد فيها مهام ومسؤوليات كل طرف لتحقيق الأهداف المسطرة والمنشودة كما ورد في الميثاق، ولكن مهما بلغ وطوح الرؤيا أي قانون، يبقى نجاحه مرتبطا بمدى أهمية تمويل إنجاز الأهداف التي سطرها وكلنا أمل أن يتم تخصيص الأقل أي 1٪ من الناتج الداخلي الخام قبل نهاية العشرية الحالية للبحث العلمي، وفي نفس السياق نطلب التعجيل بإحداث الصندوق الوطني، لدعم البحث والإبداع، دون أن نغفل كذلك الدور الكبير والهام لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات من خلال تحديد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، ووضع الأولويات الكبرى في هذا المجال، وفي الأخير لايفوتنا أن نسجل بكل فخر واعتزاز قبولكم لتلك التعديلات التي تقدمنا بها، والتي لا نريد من ورائها إلا المساهمة في وضع إطار واضح ملائم وشفاف، لتسيير العمل بين مكونات المجموعة ذات النفع العام، وهذا دليل آخر لمن يحتاج إلى دليل، على أننا في المعارضة لا نسعى إلا لخدمة الصالح العام، لمحاولتنا وضع التشريعات تشكل الإطار الأمثل والانسب للفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين لتفجير طاقاتهم الإنتلجية والإبداعية التي تزخر بها بلادنا والحمد لله.

ومن أجل ذلك نحتكم السيد الوزير على العمل وعلى أوسع نطاق التعريف بمزايا المجموعات ذات النفع العام، والأهداف المتوخاة من إنشائها خاصة لدى المؤسسات الغير العمومية أملا في تحفيزها وترغيبها للعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات العمومية، وخاصة الجامعة في إطار شراكة تسودها روح المبادرة وعدم التقييد بحواجز بروقراطية ومسطارية لتمكين هذه الأخيرة من الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والسلام، شكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

لجنة المالية التي تدارست هذا المشروع صادقت عليه كذلك بالإجماع، المشروع يتضمن 26 مادة،

المادة الأولى:

الموافقون؟

صادق المجلس بالإجماع ونعتبر أن المجلس يصادق بالإجماع على ما تبقى من مواد هذا المشروع.

المشروع برمته :

الموافقون؟

صادق المجلس بالإجماع على المشروع المتعلق بالتأسيس المجموعات ذات النفع العام ونهنئ أنفسنا والسيد الوزير على هذا الإنجاز وأخبر المجلس الموقر بأن اللجنة المختصة تقدمت في دراسة المشروعين المتعلقين بالتكوين المهني، ومن المنتظر أن يلتئم المجلس في منتصف الاسبوع المقبل بحول الله لدراسة والتصويت على هذين المشروعين شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الخليفة الثاني للرئيس
عليه السلام بروك